

ملخص محضر جلسة

ندوة الرؤساء

عدد 02 بتاريخ الجمعة 07 أفريل 2017

❖ جدول الأعمال:

1. متابعة توصيات ندوة الرؤساء بتاريخ 3 فيفري 2017
2. ضبط الأولويات التشريعية قبل نهاية الدورة الحالية،
3. النظر في رزنامة العمل التشريعي لشهري أفريل وماي 2017،
4. تنظيم الجلسات العامة،
5. النظر في مسألة الغيابات خلال الجلسات العامة واجتماعات اللجان
6. النظر في مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية
7. النظر في وثيقة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول التحديد النهائي لموعد الانتخابات البلدية.

❖ أهم التوصيات المنبثقة عن ندوة الرؤساء

افتتح السيد رئيس المجلس ندوة الرؤساء ملاحظا أن مشاركته في ندوة دولية حول "دستورية القوانين " أكدت لديه ضرورة تركيز المحكمة الدستورية وقيام المجلس بما يقتضيه القانون من انتخاب 4 أعضاء بعد إجراء المشاورات والتوافق بين الكتل، موصيا بتحديد موعد الجلسة العامة الخاصة بهذه

الانتخابات يوم 9 ماي 2017 ليكون مجلس النواب مبادرا في تركيز المحكمة الدستورية وفقا لواجباته إزاء تنزيل أحكام الدستور.

كما تولت السيدة الكاتبة العامة التذكير بجملة المقترحات الصادرة عن ندوة الرؤساء بتاريخ 03 فيفري 2017 وما انجر عنها من قرارات اتخذت من قبل مكتب المجلس (أنظر وثيقة مصاحبة)

من جهة أخرى أثارت السيدة رئيسة لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية مسألة الدعوة إلى إجتماع لجنة التوافقات حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم اللجان البرلمانية التي تعلق أشغالها لمزيد تقريب وجهات النظر منذ 28 مارس 2017 وتمت التوصية بدعوة لجنة التوافقات للاجتماع على هامش النقاش العام للمخطط والحرص على إستكمال أعمالها.

أما بخصوص النقطة الخاصة بالانتخابات البلدية فقد اشار السيد رئيس المجلس إلى الموعد الذي تم تحديده من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بعد التشاور مع الرئاسات الثلاث وما يقتضيه ذلك من إسرار بدراسة مشروع مجلة الجماعات المحلية والمصادقة عليه قبل شهر أكتوبر وفي هذا الصدد أبدى رئيس لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح استعداد اللجنة إلى مناقشة أبواب المجلة فور إحالتها من قبل رئاسة الحكومة في ظرف 4 أشهر باعتبار إطلاع أعضاء اللجنة على النسخ المبدئية لمشروع المجلة علما وأنها تتضمن حوالي 400 فصل، كما تمت إثارة مقترح عرض المشروع على ثلاث لجان برلمانية لمناقشتها كل حسب اختصاصه ربحا للوقت، وتطرق عدد آخر من أعضاء الندوة إلى إمكانية تجزئة المجلة والاهتمام بالجانب المحلي فيما يتعلق بالانتخابات البلدية، ويرى عدد آخر من النواب أن تحديد موعد الانتخابات لم يراع تشريك كل الأحزاب فيما كان هناك من اشار إلى أن إجراء

الانتخابات البلدية في موعدها المحدد من قبل الهيئة لا يستوجب المصادقة على مجلة الجماعات المحلية وخلصت النقاشات إلى توصية مكتب المجلس بإتخاذ قرار إحالة المشروع حال وروده على المجلس مع التوصية بأن تطلب اللجنة المتعمدة أصالة إبداء الرأي من قبل اللجان الأخرى ذات الاختصاص المتّصل ليتسنى عرض المشروع على مصادقة الجلسة العامة قبل شهر أكتوبر 2017.

وفيما يتعلق برزنامة العمل التشريعي لشهري أفريل وماي 2017 تمّت الإشارة إلى ما

يلي:

✓ ضرورة التنسيق بين أعمال لجنة تنظيم الإدارة التي إنطلقت في النظر في مشروع القانون المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وبنسق حثيث بناء على طلب إستعجال النظر، ولجنة التشريع العام التي لم تشرع بعد في دراسة المشروع المتعلق بالإطار العام للهيئات الدستورية نظرا للترابط بين المشروعين وتفاديا لأي إشكالات قانونية في تضارب النصين.

✓ تسائل حول عدم برمجة مشروع القانون المتعلق بالفائدة المشطة ضمن مشروع الرزنامة المعروض وكذلك عدم برمجة مقترح قانون تعديل النظام الداخلي.

✓ طلب إدراج المبادرة التشريعية المتعلقة بالمخدرات باعتبارها تعالج مسألة حيوية وتتطلب تدخلا تشريعيا عاجلا مع إشارة صاحب المقترح إلى أن المبادرة لا تنظر في مسائل تطرق إليها مشروع القانون الذي بادرت به الحكومة وبالتالي لا تنطبق عليها قاعدة أولوية النظر للمشاريع المحالة من الحكومة.

✓ أهمية مشروع القانون المتعلق بالحوار الإجتماعي مع إشارة من قبل رئيس اللجنة إلى ضرورة إحالته على لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية ذات الاختصاص

وفي المقابل بين رئيس لجنة الحقوق والحريات أن اللجنة تعهدت به سابقا وبرمجت أشغالها على أساس الانطلاق في دراسته مباشرة بعد الإنتهاء من مشروع القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة.

✓ ضرورة إدراج القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد ضمن الأولويات التشريعية) مشروع القانون الإطارى للهيئات الدستورية، مشروع القانون الأساسي لهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مقترح القانون المتعلق بالتصريح على المكاسب ومكافحة الإثراء غير الشرعي) وبرمجتها في الرزنامة المعروضة قبل القانون المتعلق بالمصالحة على أهميته وذلك بغاية تبليغ رسائل سياسية قوية في اتجاه خوض معركة الدولة ضد الفساد.

✓ إضافة عدد من الإتفاقيات التي صادقت عليها لجنة الحقوق والحريات إلى البرمجة ضمن رزنامة شهري أفريل وماي.

ولدى مناقشتهم لكيفية تنظيم الجلسات العامة تمت توصية مكتب المجلس بتحديد التوقيت المخصص لطرح السؤال الشفاهي والتعقيب على الجواب وعدم تخصيص الجلسات العامة فقط للأسئلة الشفاهية حتى لا يكون الحضور ضعيفا داخل القاعة.

رأى عدد من السادة النواب أن النظر في مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية ليس من الأولويات الحالية للبرلمان وأعتبره البعض يحدّ من حرية تعبير النائب.

في حين تم التأكيد على ضرورة دراسة مقترحات القوانين المتعلقة بتنقيح النظام الداخلي لما لها من إنعكاس على نجاعة العمل ومن بينها المقترح المتعلق

بالغيابات التي إعتبرها عدد من رؤساء اللجان تعيق تقدّم الأشغال بصفة طبيعية وتفرض في بعض المناسبات إلغاء الإجتماعات وقد صدرت في هذا الصدد توصية بتطبيق النظام الداخلي مع نشر قائمة الغيابات على الشاشة.

جدول متابعة توصيات ندوة الرؤساء

التوصيات المنبثقة عن ندوة الرؤساء بتاريخ 3 فبري 2017	ما تمّ إنجازه
الحرص على عقد ندوة الرؤساء كل ثلاثة أشهر	تمّ الاخذ بعين الإعتبار (تنعقد ندوة الرؤساء وجوبا مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة إلى ذلك)
تدوين محضر الجلسة وتوزيعه مع عرض ملخص على مصادقة مكتب المجلس	وقع عرض الملخص على مصادقة المكتب ثم نشر بالموقع الرسمي للمجلس
يمكن تعديل الرزنامة بإضافة مقترح القانون المتعلق بتنظيم عمل اللجان البرلمانية في بداية شهر مارس 2017 ومقترح تنقيح النظام الداخلي آخر شهر مارس 2017،	تمت برمجة مقترح القانون المتعلق بتنظيم اللجان البرلمانية في الجلسة العامة بتاريخ 15 مارس 2017 ويتم حاليا مواصلة النظر في إطار لجنة التوافقات.
مزيد مناقشة الإجراءات المتبعة لترشيح أعضاء المحكمة الدستورية والبت فيها	-----

<p>تم الإتفاق مع رئيس لجنة المالية على ما يلي:</p> <p>ترفع اللجنة تقريرها حول مخطط التنمية على أقصى تقدير يوم الثلاثاء 4 أفريل 2017 ليعرض على الجلسة العامة خلال أيام 11 و12 و13 أفريل 2017 .</p> <p>تنطلق اللجنة في مناقشة 05 إتفاقيات يوم الخميس 30 مارس 2017 وترفع تقاريرها في الغرض يوم الإربعاء 5 أفريل 2017 .</p> <p>تنطلق اللجنة في دراسة مشروع القانون الأساسي للميزانية عدد 71/2015 يوم الإربعاء 5 أفريل 2017 لتنتهي النظر مع نهاية شهر أفريل وترفع تقريرها على أقصى تقدير في نهاية شهر أفريل 2017</p> <p>تواصل اللجنة النظر في مشروع القانون عدد 66/2016 المتعلق بأحكام إستثنائية للتسريع في إنجاز المشاريع الكبرى بالتوازي مع دراسة القانون الأساسي للميزانية وتصادق على التقرير في نهاية شهر أفريل 2017.</p>	<p>ستم عرض الأولويات التشريعية بالنسبة للجنة المالية على مكتب المجلس لمزيد التباحث وهي تتمثل أساسا في مشروع قانون الأحكام الاستثنائية للتسريع في المشاريع الكبرى ومشروع القانون الأساسي للميزانية ومشروع المخطط التنموي 2016-2020،</p>
<p>الحضور صلب اللجان لا زال ضعيفا.</p>	<p>دعوة رؤساء الكتل لمزيد الحرص وحث الأعضاء على حضور كافة أشغال المجلس من جلسات عامة وجلسات لجان،</p>
<p>تم الأخذ بعين الإعتبار أسبوع الجهات القادم سيكون بداية من غرة ماي</p>	<p>برمجة أسبوع الجهات كلما توفرت الفرصة مع مراعاة الأولويات التشريعية.</p>
<p>تم الأخذ بعين الإعتبار</p>	<p>الحرص على تخصيص يوم الاثنين لاجتماعات اللجان</p>

	<p>الخاصة ودعوة اللجان التشريعية للعمل أيام السبت نظرا لكثافة العمل والتزام المجلس بإنهاء النظر في مشاريع هامة قبل نهاية الدورة النيابية الحالية 2016-2017.</p>
<p>تم الإنطلاق في دراسة مشروع القانون المتعلق بهيئة مكافحة الفساد من قبل لجنة تنظيم الإدارة و تمت دعوة لجنة التشريع بقرار صادر عن مكتب المجلس للتسريع في دراسة مشروع القانون الإطار المنظم للهيئات مع ضرورة التنسيق بين اللجنتين</p>	<p>ضرورة سنّ القانون الاساسي المتعلق بالهيئات الدستورية والإستعداد لتركيز باقي الهيئات خاصة وأن القطاعات تشكو قلة التنظيم جراء التأخر في تفعيل أحكام الدستور وإحداث الهيئات وإنتخاب أعضائها من قبل مجلس نواب الشعب على غرار هيئة الإتصال السمعي البصري وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة.</p>